



جمعية الرحمة الطبية الخيرية

Al-Rahmah Medical Charitable Society

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم 300

سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها

جمعية الرحمة الطبية الخيرية



مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية
الاجتماعية برقم 300

920020436
contact@rahmah.sa

[in](#) [sn](#) [yt](#) [@](#) [f](#) [t](#)

@alrahmah1426

١

س/١٠٦

الرحمة الطبية

AL RAHMAH MEDICAL



مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتتجنب مخاطر الفساد والاحتيايل، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على جميع العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم أداء الجمعية. وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة.

ثانياً: المبادئ:

١. مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

٢. مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين، ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المطلوبة.

٣. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إن فاعلية نظام الرقابة تتمثل في سرعة كشف الانحرافات والتبليغ عنها وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

٤. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم دقتها قد يعرض الجمعية لمشاكل قد يستعصي حلها.





المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

* * *

- تم اعتماد هذه الوثيقة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (1) للعام ٢٠٢٢م، والمنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢٢م.

